

بسم الله الرحمن الرحيم

**السيد الوزير، مدير المعهد العالي للإدارة
أصحاب المعالي والسعادة
السيدات والسادة مسؤولو منظمة التعاون
والتنمية الاقتصادية
السيدات والسادة رؤساء وأعضاء وفود الدول
الشقيقة والصديقة
حضرات السيدات والسادة**

يسعدني غاية السعادة أن أرحب بجميع ضيوفنا الكرام ترحيبا حارا في بلدهم الثاني المغرب، معربا عن اعتزاز المملكة المغربية باحتضان هذا اللقاء الهام، الذي يندرج في إطار مبادرة الإدارة الرشيدة من أجل التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وإني إذ أحيي هذا الجمع الحافل الذي تلتئم فيه نخبة ممتازة من المسؤولين والخبراء، في أول لقاء دراسي ينعقد خلال الولاية الثالثة لهذه المبادرة، بعد تولي المغرب لرئاستها على المستوى الوزاري، أبادر إلى التنويه باختيار موضوع "**تقييم السياسات العمومية**" باعتباره أحد مواضيع الساعة ليكون محور أشغال هذا الملتقى، وهو الموضوع الذي حظي باهتمام واسع خلال فعاليات المؤتمر الوزاري الثالث للمبادرة المنعقد بالمغرب في شهر نونبر من السنة الماضية، وصدرت في شأنه إحدى التوصيات الهامة التي التزمت بها حكوماتنا في إعلان مراكش.

واسمحوا لي أن أنتهز هذه الفرصة، لأعرب باسم الحكومة المغربية، عن تقديرنا للجهود الحثيثة التي ما فتئت تبذلها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، في سبيل دعم جسور التواصل والتعاون بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والدول الأعضاء بالمنظمة، من أجل تنمية وتطوير برامج الحكامة بالأقطار العربية.

وكما لا أحتاج إلى تذكير، فإن هذا اللقاء الذي أتشرف اليوم بافتتاح أشغاله، يعتبر إحدى ثمرات ذلك التجاوب الإيجابي للمنظمة مع اهتماماتنا وانشغالتنا، ويدخل بالتالي ضمن مبادراتها التي تحرص من خلالها على المواكبة المتواصلة للخطى المتبعة من قبل مختلف الدول على طريق النهوض بالتدبير الرشيد من خلال اعتماد وتطوير آليات وأدوات تقييم السياسات العمومية.

حضرات السيدات والسادة

إن موضوع هذا اللقاء يكتسي، بكل تأكيد، راهنية كبرى بالنظر إلى التحولات العميقة والتغيرات السريعة التي مست مفهوم دور الدولة، وساهمت، إلى حد كبير، في إعادة تحديده، حيث لم يعد يقتصر النشاط الرئيسي للدولة على الاستجابة للانتظارات الملحة والحاجيات المتنامية للمجتمعات، بقدر ما أصبح يروم بالأساس تحقيق تنميتها الشاملة والمستدامة.

ولقد أضحت الاستجابة لهذا المطلب الحيوي، تحتم الانخراط في إصلاح عميق للحكومة العامة، يمر بالضرورة عبر إرساء وإعمال آليات تحليل وتقييم السياسات العمومية كأداة لتدخل الدولة في مختلف القطاعات التنموية.

كما أن إعادة تجديد دور الدولة أصبح أكثر من أي وقت مضى أمرا لا مناص منه بالنظر إلى التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي صارت تفرض إكراهات وازنة على الدينامية الاقتصادية لمجمل دول العالم.

وفي هذا النطاق، فإن الأمر يتعلق بتكييف السياسات العمومية، وبإعادة النظر في أنماط تدبيرها، بناء على برمجة ناجعة للمشاريع وآليات تتبعها ومراقبتها وتقويمها.

ويستلزم تدارس سبل إنجاح السياسات العمومية في هذا اللقاء، التأكيد على أهمية تلك الآليات بالنسبة لرفع تحديات الحكامة، مع العلم أن مسار "**مبادرة الإدارة الرشيدة**" قد مكن الدول المشاركة من الوقوف على ضرورة اعتماد أساليب جديدة في تدبير الشأن العام، من أجل إحلال علاقات الثقة وتعزيزها بين الدولة والمواطنين، ولتنفيذ سياسات عمومية تتجاوب مع انتظارات وطموحات كافة المرتفقين.

ومما لاشك فيه، فإن "**مبادرة الإدارة الرشيدة**" تعتبر إطاراً كفيلاً بتحقيق هذه الغاية، في ظل العمل المشترك القائم على دعم حوار السياسات، وعلى التعاون والتنسيق بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، إذ ما فتئت هذه المبادرة منذ انطلاقتها الأولى تشكل محطة هامة في مسار العمل العربي المشترك، وإطاراً ملائماً لاستثمار المبادرات الإبداعية التي أقدمت عليها الدول المعنية. وهو ما يؤكد نجاعة هذه المبادرة واستمراريتها كآلية أساسية وقناة رئيسية لاستلهام الحلول واستشراف البدائل الكفيلة بمعالجة القضايا المشتركة بين دول المنطقة.

وانطلاقاً من اقتناعنا الراسخ بالعمل المشترك في إطار هذه المبادرة، فقد أكد المغرب منذ انخراطه فيها، على تفاعله الإيجابي مع

أهدافها ومسايعها، وذلك من خلال مشاطرته لإنشغال دول المنطقة بقضايا الحكامة وتقييم السياسات العمومية.

وفي هذا السياق، فإن المغرب عاقد العزم على تفعيل مخطط جديد للإصلاح، يروم تقوية وسائل التقييم لمختلف السياسات العمومية من خلال مشروع إحداث المركز الجهوي لتقييم السياسات العمومية. ويندرج هذا المشروع في إطار تجسيد مقاصد التعليمات السامية الواردة في الخطاب الملكي بمناسبة الذكرى العاشرة لعيد العرش المجيد بتاريخ 30 يوليوز 2009، والذي أكد فيه جلالة الملك محمد السادس نصره الله على ضرورة "انتهاج أنجع السبل الكفيلة بضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإحكام التنسيق، والأخذ بالتقييم المستمر للسياسات العمومية، وذلك في تفاعل مع التحولات الدولية، وانفتاح إيجابي على العولمة" (انتهى كلام صاحب الجلالة).

كما يندرج هذا المشروع ضمن توجهات البرنامج الحكومي الملتزم به أمام البرلمان، والذي أكد على عدة خيارات تشكل منطلقات فعالة لدعم الحكامة، وتتمثل على الخصوص في:

- إقامة وتفعيل آليات عملية دائمة وصارمة للمراقبة الداخلية والخارجية للمرفق العمومي،
- واعتماد الافتحاص والتدقيق كمارسة لتطوير وترشيد أساليب التدبير،

- وتقييم السياسات العمومية بهدف تتبع الفعالية والنجاعة. وهي منطلقات من شأن اعتمادها أن يؤدي إلى إحداث تغييرات عميقة في أنماط التنظيم والتسيير السائدة بالمرافق العمومية، وأن يعيد التوازنات الرئيسية للحكامة العامة ويؤهلها لتكون في مستوى رفع التحديات التنموية.

وتتجلى الأهداف المرسومة للمركز الجهوي، في مرحلة أولى، في تطوير الممارسة المتعلقة بتحليل وتقييم السياسات العمومية عن طريق تقوية قدرات الموارد البشرية وتنمية مؤهلاتها للاضطلاع بهذه المهمة تحقيقا للهدف المنشود، وهو ما حذا بنا إلى اختيار المعهد العالي والمدرسة الوطنية للإدارة لاحتضان هذا المركز. وانسجاما مع بعده الجهوي، سيتولى المركز تقديم الاستشارة للحكومات العربية حول تقييم السياسات العمومية، كما سيعمل على تحسيس وإخبار الشركاء بأهمية وجدوى الدراسات في هذا المضمار من خلال إحداث شبكة للمكلفين بالتقييم في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وعلاوة على هذا البعد الجهوي، فإنه يتعين على المركز أن يتمتع باستقلالية تضي على مهامه المصداقية والشفافية كشرطين أساسيين لنجاحه. كما ينبغي أن يرتكز نشاطه على تطوير الجودة وتحقيق قيمة مضافة في هذا المجال.

وجدير بنا في هذا السياق، أن نثمن انخراط الدول العربية الشقيقة في الشبكة الأساسية التي سيعتمدها المركز للعمل المشترك في مجال تحليل وتقييم السياسات العمومية، واستيعاب أبعادها وغاياتها.

وحرى بنا أيضا أن نتطلع، في ظل هذا التفاعل الإيجابي، إلى إرساء قواعد صلبة لهذه المؤسسة الفتية لتقييم السياسات العمومية، من خلال إيلاء الموارد البشرية لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فرصا أكبر للتأهيل وصقل المهارات في إطار من التكامل والتعاون دعما لثقافة التقييم ببلداننا. فلدول منطقة المينا، في هذا المضمار، مؤهلات قيمة وإمكانات مهمة ما أحوجنا إلى تعبئتها واستثمارها فيما يعود بالنفع العميم على شعوبنا.

حضرات السيدات والسادة

إن المملكة المغربية، وهي تعزز باحتضانها لهذا المركز الجهوي، لتؤكد اقتناعها التام بأهمية تنسيق الجهود، وملاءمة آليات العمل، وتوطيد التعاون بين مختلف الشركاء، بغاية جعل مبدأ تقييم السياسات العمومية دعامة أساسية للتنمية الشاملة والمستدامة.

ويزيد اليوم اقتناعنا رسوخا بضرورة أن يتجاوز التنسيق الحدود الوطنية والإقليمية لينفتح على محيط دولي قادر على مواجهة الإكراهات ورفع التحديات، من خلال تبني مخططات وبرامج مشتركة، تستنهض مختلف الإمكانيات العلمية والمعرفية، وتستنفذ سائر الطاقات وقوى الإبداع والتجديد، بما يجعل من هذا المركز إطاراً ناجحاً نحو تحقيق الحكامة المنشودة.

وتبقى غايتنا من تنظيم هذا اللقاء، أن نجعل منه مناسبة سانحة لتوطيد قيم هذا التعاون المشترك بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والدول المنضوية تحت لواء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وفرصة مواتية لهذه النخبة الممتازة الحاضرة معنا من خبراء هذه الدول لإثراء النقاش، وتبادل الرأي، وتلاقح الخبرات، والانفتاح على كل التجارب، من أجل إرساء اللبنة الأساسية الأولى لانطلاق هذا المشروع المتميز وتحديد توجهاته الاستراتيجية.

وفي ختام هذه الكلمة أود مرة أخرى أن أجدد عبارات الترحيب الحار بجميع المشاركين، متمنيا لأشغال هذه الورشة الجهوية كامل التوفيق والنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته